ورقة تقييم

قاعدة بيانات أرشيف البيانات والمواقف غير الرسمية 2011-2018

تم العمل على ملف خاص بجمع البيانات غير الرسمية وأرشفتها خلال الفترة من عام 2011 حتى 31 ديسمبر 2018 وستحتوي تلك الورقة على تقييم خاص بالملف والفجوات التي تم رؤيتها أثناء تقييم المنتج النهائي للمشروع،

وتعتبر قاعدة بيانات المواقف والبيانات، قاعدة تضم بيانات ومواقف أهم الأحزاب والحركات السياسية والحملات، سواء كانت هذه المواقف سياسية أو حقوقية أو اجتماعية أو نسوية أو ثقافية..، في فترة محددة "يناير 2011 – يناير 2018" وفي نطاق محدد، جميعها تقع تحت بند كل ما له علاقة بالشأن العام، كل ما يؤثر أو يتأثر به. أي انه غير محدود علي الشأن العام السياسي أو الحقوقي فقط. وفترة ما بعد 2011، هي فترة ما بعد أنفتاح الشأن العام وزيادة الحركات الشبابية سواء سياسية أو أجتماعية، وزيادة الوعي بأستخدام وسائل التواصل الأجتماعي بشكل كبير، وتلك الفترة تعتبر فترة بداية توثيق الحركات والأحزاب علي مواقع التواصل الاجتماعي، مما يعني صعوبة توثيق ما قبل ذلك.

ويأتي التقييم على النحو التالي:

أولاً : فجوة تراجع أرقام البيانات:

كما نري انه هناك تراجع واضح في أرقام البيانات والمواقف الصادرة علي مدار السنوات، كما مذكور أعلاه ان هناك فرق واضح بين عدد البيانات الصادرة من عام 2011 – 2013" وبين ما يليه من اعوام من "2014 – 2018"، فعام 2013 فقط يحتوي علي "1215" بيان بالمقارنه بين عام 2014 فيحتوي فقط علي "562".

التاريخ / نوع الجهة الموجه لها البيان	الاجمالي
عام 2013	1215
عام 2014	562

سبب الفجوة:

- السبب الواضح في التراجع يمكن ان ينسب الي الأنغلاق التام في الشأن العام علي كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والأقتصادية، الذي أدي الي عدة أسباب منها تراجع الكيانات عن اصدار المواقف، وفي اغلب الحالات توقف الكيانات كلياً عن العمل. وكان استخدامنا الأساسي في مصادر المعلومات هو الكيان نفسه والموقع الرسمي الوثق سواء للكيان أو لكيان أخر موثوق .

حل مقترح لحل الفجوة:

- اقتراح التواصل المباشر مع الكيانات المطلوب بيانتها، للرجوع للأرشيف الخاص بها كحل أولي إن جاز.
- تطوير مصادر جمع المعلومات مثل الأعتماد علي مصادر أخري غير مصدر الكيان الرئيسي ولكن بشكل محدد بمعايير واضحة، كالأعتماد علي بيان صادر من جهة غير الجهة الرسمية ولكن التأكد من البيان بالرجوع بتاريخ البحث والتأكد من واقعة البيان بمراجعة الأحداث كحدث صادر ضد الكيان نفسه أو احد أعضائه.
- الأعتماد علي الأشخاص في نشر البيان ولكن بنفس المعايير السابقة مع التأكد من درجة الوثوق في الشخص، مثل ان تكون درجة التوثيق عالية في حالة الشخصيات العامة – يمكن الرجوع لقاعدة بيانات الشخصيات العامة في هذا الشأن – وان تكون درجة التوثيق منخفضه في حالة الأشخاص الغير عامة، علي ان يكون البيان محجم بأن يكون منشور بعدد معين يتم وضعه بعدد من الاشخاص – 2 كحد أدني – كمثال.

ثانياً فجوة إنخفاض عدد البيانات الأخري مقارنة بالبيانات السياسية:

يوجد إنخفاض واضح في عدد البيانات من حيث نوع البيان فتأتي عدد البيانات السياسية ب 4226" بيان سياسي، مقارنة بباقي البيانات والمواقف.

التاريخ / خلفية البيان	الاجمالي
سياسي	4226

سبب الفجوة:

- يرجع السبب الرئيسي الي إختيار الكيانات التي سيتم توثيق بياناتها من البداية، فالبداية تم إختيار الكيانات الأكثر أهمية و شهرة وقوة في تلك الفترة وعدم وضع باقي الكيانات ذات المجال الإقتصادي أو الاجتماعي..، وذلك لعدم قوتها في تلك الفترة أو لعدم صدورها أي موقف أو بيان لأنها كانت تحت التأسيس.
- قوة البيانات السياسية في الأنتشار مقارنة بأنواع البيانات الأخري.

حل مقترح لحل الفجوة:

- إستخدام كلامات بحث قوية للبحث عن الكيانات النسوية أو الاجتماعية كأستخدام كلمة "المركز النسوية المصرية" وإختيار أكثر الكيانات عملاً، ستفي تلك الخطوة بالمطلوب وسيتم سد الفجوات، وستأتي ايضاً كمصدر ثانوي لبعضها البعض لنشر البيانات الصادرة عن بعضهم أو تضامن في موقف ما سيؤدي الي معرفة كيان جديد يقوم بنشر بيانات وأخذ مواقف وهكذا.
- التركيز في سد الفجوات هنا علي الأعتماد بالرجوع لأبحاث أو أدبيات سابقة في المجال المستهدف كتقرير بحثي في المجال الأقتصادي يستعين ببعض المصادر في تقريره في البحث، عندها يمكن الرجوع لتلك المصادر بشكل مباشر والبحث بشكل متقدم في المواقع الرسمية الخاصة بها.

ثالثاً فجوة المركزية:

تصل عدد البيانات الصادرة من المحافظات المركزية – القاهرة بشكل واضح – الي "4257"، جميع أضعاف باقي المحافظات مجمعة.

العهد الرئاسي / الاقليم الجغرافي	الاجمالي
المحافظات المركزية	4257

سبب الفجوة:

- نظراً لعامل المركزية الكبير الموجود في كافة انحاء البلد، تمركزت البيانات الصادرة بشكل كبير – إن لم يكن ككل- في المحافظات المركزية.

حل مقترح لحل الفجوة:

- في هذه الحالة يمكن حل تلك الفجوة بالرجوع الي البيانات الصادرة من الكيانات الخاصة بالمحافظات ككيان نسوي خاص بنطاق محافظة الفيوم، أو محافظة أسوان أو اسيوط، أو كيان اجتماعي خاص بمحافظات الدلتا، كأخبار الشرقية نيوز.